مجلس التعليم العالي
Higher Education Council

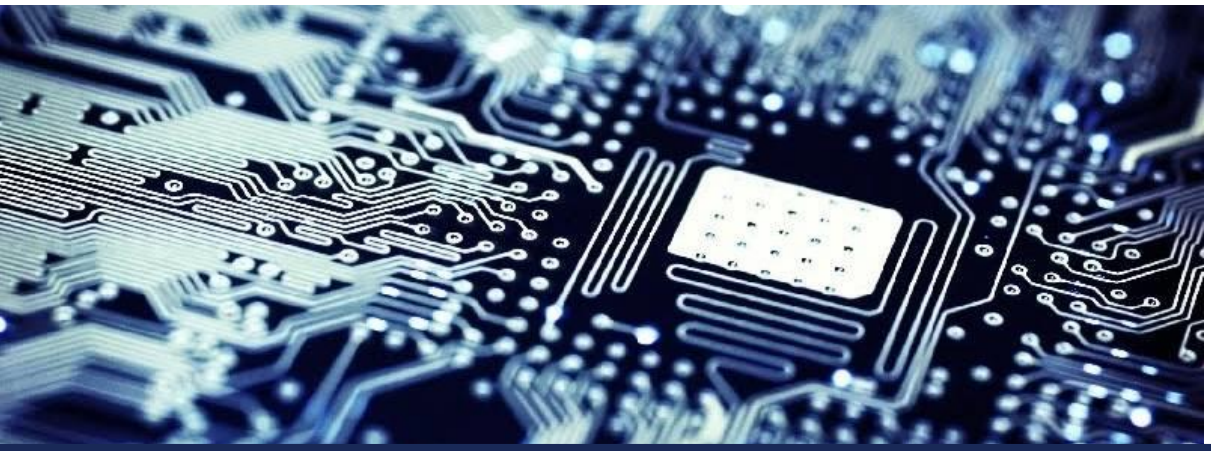

٢٠١٤ - ٢٠٢٤

الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي

التعليم العالي ركيزة تقدم الأمم

2030
البحرين
BAHRAIN

صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين

صاحب السمو الملكي الأمير
خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء

المحتويات

١. كلمة وزير التربية والتعليم/ رئيس مجلس التعليم العالي ٧

٢. كلمة الأمين العام لمجلس التعليم العالي ٩

٣. الملخص التنفيذي ١٠

٤. الرؤية ١١

٥. الأهداف الرئيسة ١٣

٦. التطلعات الوطنية للتعليم العالي ١٤

٧. السياق والتحديات ١٥

٨. مقدمة عن المحاور ١٨

١.٨ جودة التأثير ١٩

٢.٨ تمكين الطلبة من مهارات الحياة المستقبلية ٢٢

٣.٨ إتاحة خيارات التعليم والتعلم ٢٤

٤.٨ البحرين: خيار أول للتعليم العالي ٢٦

٥.٨ توظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي ٢٩

٦.٨ خلق بيئة ريادة الأعمال في البحرين ٣٢

٩. توظيف البحث العلمي لخلق اقتصاد المعرفة ٣٧

١٠. تحقيق الرؤية ٤٢

١١. أهم النتائج المتوقعة ٤٤

كلمة سعادة وزير التربية والتعليم رئيس مجلس التعليم العالي

يعتبر قطاع التعليم العالي أحد أهم محاور التنمية المستقبلية للاقتصاد والخدمات العامة، والمجتمع، فمطلوب منه أن يلعب دورا حاسما في تلبية المهارات التي تحتاجها القوى العاملة المستقبلية، وتطوير اقتصادنا المعرفي من خلال تحسين الجودة بشكل عام، والمهارات، وريادة الأعمال، والتكنولوجيا.

وتشكل هذه الاستراتيجية مع الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي التي أقرها مجلس التعليم العالي نهجا متكاملا لتوفير المهارات، ودعم الطلبة، والمساهمة في إيجاد فرص العمل من خلال تعزيز الاتجاه نحو الابتكار وخلق المشاريع. كما تأتي هذه الاستراتيجية زمنيا في وقت ارتفعت فيه وتيرة المنافسة الإقليمية، وحاجة أصحاب العمل إلى نوعية من الخريجين الذين يمتلكون المهارات التي يحتاجها سوق العمل، بما يفرض على مؤسسات التعليم العالي أن ترتقي إلى مستوى التحدي، ولعل هذه الخطة توفر إطار عمل مناسب لبناء التميز في هذا القطاع الحيوي في البحرين وفي إقليمنا الخليجي، ومن هذا المنطلق نتطلع الى أن يدخل قطاع التعليم العالي في شراكة مع جميع المعنيين وأصحاب المصلحة بما في ذلك قطاع الأعمال والقطاع الصناعي لتلبية طموحات هذه الاستراتيجية، شاكرا ومقدرا كل من ساهم في إعداد هذه الاستراتيجية وتطويرها، مؤكدا أن المعرفة والمهارات المكتسبة لا يمكن أن تقدر بثمن في عالم اليوم والغد.

الدكتور ماجد بن علي النعيمي
وزير التربية والتعليم
رئيس مجلس التعليم العالي

كلمة الأمين العام لمجلس التعليم العالي

يسرني بالنيابة عن مجلس التعليم العالي تقديم استراتيجيتنا الوطنية للتعليم العالي والمهارات.

لقد لعب شركائنا برايس ووترهاوس كوبرز الشرق الأوسط دورا فعالا عند إعداد هذه الاستراتيجية وذلك من خلال إجراء المشاورات مع العديد من الأفراد والمنظمات في مجال التعليم العالي والقطاع الصناعي والقطاع الحكومي والطلبة وأصحاب العلاقة.

إن القيام بهذه المشاورات على نطاق واسع لهو دليل واضح على أهمية التعليم العالي في مملكة البحرين وشعبها، والتسليم بأن التعليم العالي في غاية الأهمية في إعداد رأس المال البشري والاقتصادي الذي يعتبر مفتاح النمو المستقبلي في البحرين.

ومجلس التعليم العالي يؤمن أن التعليم العالي هو المحور الرئيسي في تطوير عملية التنمية الاقتصادية والخدمات العامة مستقبلا. حيث ستتضاعف قدرة قطاع التعليم العالي في السنوات العشر القادمة من خلال النمو السكاني والتعلم مدى الحياة وزيادة أنشطة الدراسات العليا والطلبة من الخارج وبخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، علما أن هذه الزيادة ستكون موضع ترحيب في مملكة البحرين على الرغم من أنها سوف تجلب بعض التحديات. لذا نحن بحاجة إلى التركيز على هذه التحديات إضافة الى التحدي الرئيسي المتمثل في رفع مستوى جودة قطاع التعليم العالي لتحقيق المعايير العالمية أو تجاوزها.

لقد تم تطوير الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي بما يتماشى مع الأولويات الوطنية للسنوات الثلاث القادمة وكذلك الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ المتمثلة في الاقتصاد القائم على المعرفة أو الاقتصاد الذكي، فتحول القطاع واضح حيث سيتم التركيز على تحقيق مخرجات إيجابية للطلبة باعتبارهم مقياس نجاح مؤسسات التعليم العالي.

وأود أن أشكر مجلس التعليم العالي على دعمهم في تطوير الاستراتيجية وكل من ساهم في ذلك سواء بالوقت أم بالجهد أم بالخبرة، ويسعدني القول بأننا قد توصلنا إلى إجماع بشأن توجيه الاستراتيجية والمخرجات المستقبلية.

ويسعدني أيضا أننا قمنا بتوسيع فريق العمل في مجلس التعليم العالي عن طريق إشراك المزيد من الخبراء من ذوي الخبرة العالمية للمساعدة في تنفيذ الاستراتيجية.

وإنني أتطلع إلى رؤية قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين أن يدرك امكانياته وأن يكون منصة لتزويد مملكة البحرين ليس فقط بالمؤهلات العلمية ولكن بالمهارات الضرورية لحملة هذه المؤهلات، فالتحدي عظيم ولكنه ليس مستحيلا ولحسن الحظ فإن العمل جاري على أرض الواقع.

الأستاذ الدكتور رياض يوسف حمزة
الأمين العام لمجلس التعليم العالي

الملخص التنفيذي

الرؤية

يلعب التعليم العالي في مملكة البحرين دورا محوريا بالغ الأهمية في النمو الاقتصادي والاستثمار والابتكار. إن هذا القطاع المهم لهو في حاجة إلى رؤية استراتيجية وذلك من أجل مواجهة تحديات المستقبل وأن هذه الوثيقة توضح الاتجاه المطلوب للتعليم العالي في مملكة البحرين

وتأتي الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي للمساهمة في صياغة مشروع وطني لتطوير التعليم العالي بما يتوافق مع رؤية البحرين ٢٠٣٠ من خلال ربط هذا القطاع مع التكنولوجيا والريادة والابداع بما يخدم تلك الرؤية ويقدم لها أفكارا ريادية متجددة تمكننا من مواجهة التحديات المستقبلية وتحسن من مستوانا في مجال التنافسية العالمية. فالتعليم العالي بصفته قضية وطنية تعني بتنمية رأس المال البشري والاستثمار الأمثل به ترتبط ارتباطا وثيقا بتلك الرؤية وبما يمكن أن ينتج عنها من ازدهار اقتصادي واجتماعي وسياسي. فبالرغم من المكتسبات التي حققها قطاع التعليم العالي خلال العقود الماضية، إلا أن التطورات العالمية المتسارعة في مختلف المسارات تفرض علينا مسؤوليات جسام لإيجاد توازن أفضل بين مخرجات التعليم العالي وتوظيف نتائجه في صالح الفرد والمجتمع.

لقد كانت قيم التطور والحداثة مع الاحتفاظ بقيم الثقافة والموروث الاجتماعي الحضاري الهاجس الأول لأبناء هذا البلد قيادة وشعبا، وقد شكلت لهم على الدوام صياغة الانسان المتمدن والمتعلم والمؤمن بأن وطنه وأمته أساس هذا الهاجس ايمانا منهم بضرورة التكيف مع متغيرات العصر المتسارعة وضرورة اللحاق بها دون اهمال لماضيها المجيد. وتأتي في هذا السياق الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي لتعظيم البناء على ما سبق وتدفع بنا للحاق بالمستقبل من خلال التركيز على تطوير التعليم العالي من حيث البرامج وأنماط التعلم والتعليم.

وهي رؤية استراتيجية واضحة المعالم تواجه بعزم وإصرار التحديات المستقبلية وتتمثل في:

"أن تصبح مملكة البحرين مركزا إقليميا رائدا لتعليم عالٍ ذي جودة يخرّج طلبة مزودين بالمهارات والمعارف والسلوكيات المطلوبة لتحقيق النجاح في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، والمساهمة في استدامة النمو الاقتصادي ورفع القدرة التنافسية لمملكة البحرين".

وتحدد هذه الاستراتيجية وجهة التعليم العالي في مملكة البحرين، كما سيعمل مجلس التعليم العالي بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي وقطاع الصناعة وأرباب العمل والمؤسسات الحكومية، والجهات ذات العلاقة على تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس.

وتتمثل المحاور الرئيسة التي توجه الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في المملكة في الآتي:

- جودة التأثير.
- تمكين الطلبة من مهارات الحياة المستقبلية.
- إتاحة خيارات التعليم والتعلم.
- البحرين خيار أول للتعليم العالي.
- توظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي.
- خلق بيئة ريادة الأعمال في البحرين.

الأهداف الرئيسة

تم وضع الأهداف الرئيسة التالية كركائز لتحقيق هذه الرؤية:

- تطوير نظاما للتعليم العالي في مملكة البحرين من شأنه تلبية احتياجات التعليم وأنماط الحياة الثقافية لشريحة واسعة من طلبة دول مجلس التعاون الخليجي والدول الأخرى.
- إتاحة الفرصة للطلبة لخوض خبرة تعليمية مرتبطة وملبية لمتطلبات القطاع الصناعي والأعمال، وتزودهم بمهارات القرن الواحد والعشرين (حل المشكلات، والتفكير الناقد، والتواصل، وروح العمل الجماعي) بالإضافة إلى الصفات اللازمة لتحقيق النجاح في ميدان العمل.
- تحفيز مؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال نظام رقابي وتنافسي يحركه عامل الجودة بشكل مستمر وذلك من أجل الحفاظ على معايير عالية الجودة بما يتماشى مع الاحتياجات المتغيرة للاقتصاد الوطني والإقليمي بالإضافة إلى توظيف وتطوير موظفين ذوي كفاءة عالية والمحافظة عليهم.
- تشجيع المعنيين الرئيسيين في قطاع الصناعة والمجتمع والمؤسسات الأكاديمية الأخرى وتحفيزهم على المشاركة التكاملية مع التعليم العالي من أجل تحقيق اقتصاد المعرفة القائم على الابتكار.
- الانخراط الاستراتيجي في عولمة التعليم العالي والذي يعد أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لمملكة البحرين من خلال الاستفادة من الشراكات العالمية القوية التي تساعد في تعزيز جودة التعليم وتنوعه بسرعة أكبر.
- تلبية احتياجات وتطلعات قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين للمستويات التحصيلية المختلفة وكذلك احتياجات قطاع الاقتصاد المحلي والإقليمي.

التطلعات الوطنية للتعليم العالي

نجاح تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي يعتمد على تحقيق النتائج المرجوة، وسيعمل مجلس التعليم العالي بالتعاون مع الشركاء الرئيسين على جمع البيانات دوريا لتقييم ورصد التقدم في الاستراتيجية.

وفي سبيل تحقيق الأهداف الوطنية فإن مجلس التعليم العالي سيعمل على تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة معدلات الالتحاق والتخرج في المجالات ذات الأولوية الرئيسية التالية:
  - مسارات التعليم ما بعد الثانوي المختلفة.
  - مجالات دراسية ذات علاقة بتخصصات (العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات).
  - استقطاب أو استيعاب الطلبة الأجانب.
  - برامج الدراسات العليا.
- زيادة عدد أعضاء هيئة التدريس المؤهلين مهنيا في مؤسسات التعليم العالي.
- تخريج المزيد من الطلبة الذين يمتلكون المعرفة والمهارات الحياتية والقدرة على تحقيق مركز رجل أعمال.
- زيادة المشاركات غير التقليدية في التعليم العالي.
- تعزيز الاستخدام الفعال للتكنولوجيا في التعليم العالي.

السياق والتحديات

الرأي الوطني

إن مملكة البحرين بحاجة إلى مواجهة التحديات في قطاع التعليم العالي ضمن الافق المحلي والإقليمي والعالمي. فمن المنظور الوطني هناك جهود مستمرة لتنويع الاقتصاد المحلي وتوسيع قاعدة النمو الاقتصادي في المستقبل وتطويرها. وهذا يتطلب المزيد من الاستثمارات في البنية التحتية التعليمية لرفع القدرات الوطنية وتوفير التعليم المتميز وتخريج جيل قادر على الالتحاق بسوق العمل بكفاءة، وبخاصة في الحصول على الوظائف في القطاع الخاص. كما يحتاج إلى البنية التنظيمية والقانونية لتوفير النظام البيئي المناسب والدافع القوي للعمليات المتميزة من أجل تعزيز سمعة التعليم العالي في مملكة البحرين ليكون قادرا على استقطاب الطلبة من المنطقة ومن خارجها والحفاظ على قدرة الجذب الدائمة بما يمتلكه النظام التعليمي من تميز.

سياق الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في مملكة البحرين

يعتبر التعليم العالي مفتاح النمو الاقتصادي والازدهار على المدى القصير والطويل. وسيعتمد اقتصاد البلد بشكل متزايد على المعرفة وتطبيق هذه المعرفة في السنوات القادمة، وسيتعين علينا أن نكون منتجين للمعرفة من أجل المحافظة على المنافسة كأم. فالطريق واضح إذ ينبغي تحسين المعايير التعليمية وتحقيقها من قبل الطلبة؛ فمملكة البحرين بحاجة إلى خريجين يمتلكون المهارات وليس فقط مؤهلات علمية ويحتاج الأفراد إلى فرص تعليمية جديدة تنسجم مع الاقتصاد الجديد والأولويات الوطنية. وستعمل كل من التحديات الجديدة والتكنولوجيا وأنماط العمل والطرق الحديثة في العمل على تغيير كل ما هو متوقع من قطاع التعليم العالي من حيث التطور الأكاديمي وتطور المهارات مما يحتم على هذا القطاع أن يستجيب لهذه التحديات.

التعليم العالي ونمو الاقتصاد الوطني

يساهم التعليم العالي في التنمية الاقتصادية وتحسين التنمية الشاملة للاقتصاد الوطني. حيث أن التوسع في تعليم عالي الجودة هو أمر بالغ الأهمية وذلك من أجل إعداد خريجين مزودين بالمهارات وهؤلاء الخريجين سيقومون بالانتقال بالمملكة نحو الرخاء والازدهار الاقتصادي وذلك من خلال نقل المعرفة والابتكار.

وسيعمل التعليم العالي في عام ٢٠١٥ في مناخ اقتصادي يختلف كثيرا عن السنوات السابقة، إذ سيسلط الضوء أكثر من أي وقت مضى على الحاجة إلى تطوير المهارات والكفاءات اللازمة لسوق العمل، مشددا على قيمة التعليم العالي من أجل التنمية الوطنية. ويولي المستثمرين الدوليين والشركات متعددة الجنسيات اهتماما ملحوظا لجودة خريجي مؤسسات التعليم العالي في الدول المختلفة فتوقعات أرباب العمل والطلبة والجمهور من التعليم العالي كبيرة ونتيجة لذلك تم التركيز على تصنيف مؤسسات التعليم العالي أكثر من ذي قبل.

التحديات الإقليمية

هناك منافسة قوية بين دول مجلس التعاون في مجال تشجيع مؤسسات التعليم العالي على التطور والتحسين والابتكار وذلك من أجل استقطاب الطلبة وانتاج خريجين مزودين بأفضل المهارات.

أن الثروات الاقتصادية في دول المنطقة تتجه نحو تعزيز جودة قطاع التعليم العالي في حين تبرز مساهمة التعليم العالي الفعالة لتطوير قطاع الأعمال وذلك من خلال توفير رأس مال بشري ذو كفاءة عالية والذي بدورة يقوم بنقل المعرفة من التعليم العالي إلى قطاع الصناعة والأعمال. وإن التحول الي الشراكة بين قطاع التعليم العالي وقطاع الأعمال سيضع مملكة البحرين في الطليعة ضمن البيئة التنافسية في المنطقة.

لماذا نحن بحاجة لخريجين مزودين بالمهارات

مع تطور الاقتصاد القائم على المعرفة فإن جودة القوى العاملة في البحرين ستعتمد بشكل متزايد على تميز ومرونة قطاع التعليم العالي. ويجب أن تتوفر لدى الخريجين القدرة على:

- توفير قوى عاملة قادرة على التعامل مع مطالب الاقتصاد العالمي المتزايدة في التعقيد.
- جذب الاستثمارات ذات القيمة العالية وإيجاد فرص العمل من خلال تشجيع نشاط ريادة الأعمال.
- توسيع القاعدة البحثية في قطاع التعليم العالي مما يؤدي إلى ابتكار منتجات وخدمات جديدة.
- التأثير إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي من اجل التحسين في مستوى المعيشة.

التحديات الجديدة تتطلب حلولا جديدة

يجب أن يتطور قطاع التعليم العالي من خلال التعليم والتعلم والبحث العلمي والابتكار ويستجيب للاحتياجات الحالية والمستقبلية ويضمن الجاهزية لمواجهة التحديات الإقليمية، ويتطلب ونحن نتحرك باتجاه حقبة جديدة في التعليم العالي من خلال الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي إيجاد حلول جديدة. ولإعادة التفكير وإعادة تشكيل قطاع التعليم العالي فإن ذلك يتطلب التصدي للتحديات المتمثلة في رفع مهارات الطلبة، وبناء قدراتهم من خلال مؤسسات التعليم العالي وتحسين المخرجات من خلال المناهج وطرق التعليم المبتكرة بالتزامن مع إيجاد بيئة ريادية للجميع.

الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي ٢٠١٤-٢٠٢٤
المحاور والأهداف

مقدمة عن المحاور

من أجل تعزيز قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين على مدى السنوات العشر القادمة، تم تحديد ستة محاور استراتيجية كمحركات تحول رئيسية للتغيير:

- جودة التأثير.
- تمكين الطلبة من مهارات الحياة المستقبلية.
- إتاحة خيارات التعليم والتعلم.
- البحرين خيار أول للتعليم العالي.
- توظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي.
- خلق بيئة ريادة الأعمال في البحرين.

وقد تم اختيار المحاور الاستراتيجية بناءً على نقاط القوة والضعف في نظام التعليم العالي الحالي، وبما يتماشى مع الأولويات الوطنية في مملكة البحرين البحرين على النحو التالي:

الأولويات الوطنية ٢٠١٥-٢٠١٨	محاور التعليم العالي					
	جودة التأثير	تمكين الطلبة من مهارات الحياة المستقبلية	إتاحة خيارات التعليم والتعلم	البحرين: خيار أول للتعليم العالي	توظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي	خلق بيئة ريادة الأعمال في البحرين
رفاهية المجتمع	✓	✓	✓			
ضمان المساواة في الفرص			✓			
تعظيم الاستفادة من رأس المال البشري		✓	✓			✓
نمو نوعي نحو تنوع ثقافي حقيقي	✓	✓				
اقتصاد معرفي يقوم على ريادة الأعمال يقوده القطاع الخاص	✓	✓				✓
مركز إقليمي قائم على الانفتاح				✓		
التميز في التنظيم والبنية التحتية					✓	
حكومة ذكية على كفاءة عالية في خدمة المواطنين					✓	
إدارة مستدامة للموارد الاستراتيجية	✓	✓				
التمويل للمستقبل مع ضمان الاستدامة المالية	✓	✓				

المحور الأول: جودة التأثير

تعزيز الجودة الشاملة للتعليم العالي في البحرين لتخريج طلبة مؤهلين أكاديميا، ومهنيا وشخصيا وتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم والمساهمة في نمو وازدهار البحرين في المستقبل.

الوضع الحالي

من أجل توفير تعليم عالي ذو جودة عالية يجب معالجة نقاط الضعف والثغرات الرئيسية والمتمثلة بأداء الطلبة وقدرتهم على الإنجاز وطرق ومعايير التعليم والتعلم بشكل عام في مؤسسات التعليم العالي، حيث سيتم تطبيق الاعتماد الدولي على كافة مؤسسات التعليم العالي اعتبارا من عام ٢٠١٥ لذلك يتطلب من هذه المؤسسات الاستجابة الفاعلة لمتطلبات وتوصيات تقارير الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب السابقة.

فوائد تحسين جودة التعليم العالي

- تعزيز جودة التعليم العالي في البحرين أمر بالغ الأهمية من أجل تخريج طلبة مؤهلين أكاديميا ومهنيا وشخصيا وتمكينهم من المساهمة في تطوير المجتمع بقوة.
- لا يمكن التقليل من الأثر الإيجابي لتحسين الجودة، فتحسين الجودة يساهم في تطور التعليم العالي محليا وإقليميا، مما سيجذب المزيد من الطلبة من الخارج.
- سيخرج قطاع التعليم العالي طلبة مؤهلين مما يلائم احتياجات أصحاب العمل، في حين أن تحسين قطاع التعليم العالي سيكون بمثابة الحافز لرفع مستوى البحوث المخصصة للنمو الاقتصادي.
- رفع مستوى جودة التعليم العالي في مملكة البحرين أمر بالغ الأهمية لتحسين فرص العمل والقدرة التنافسية الاقتصادية للمملكة.
- العمل على تحقيق هذا سيزيد البحوث القائمة على الابتكار والالتحاق والتخرج والتحصيل العلمي والاستثمار في رأس المال البشري.

الشكل ١: مؤشرات الجودة لقياس جودة التعليم العالي في مملكة البحرين

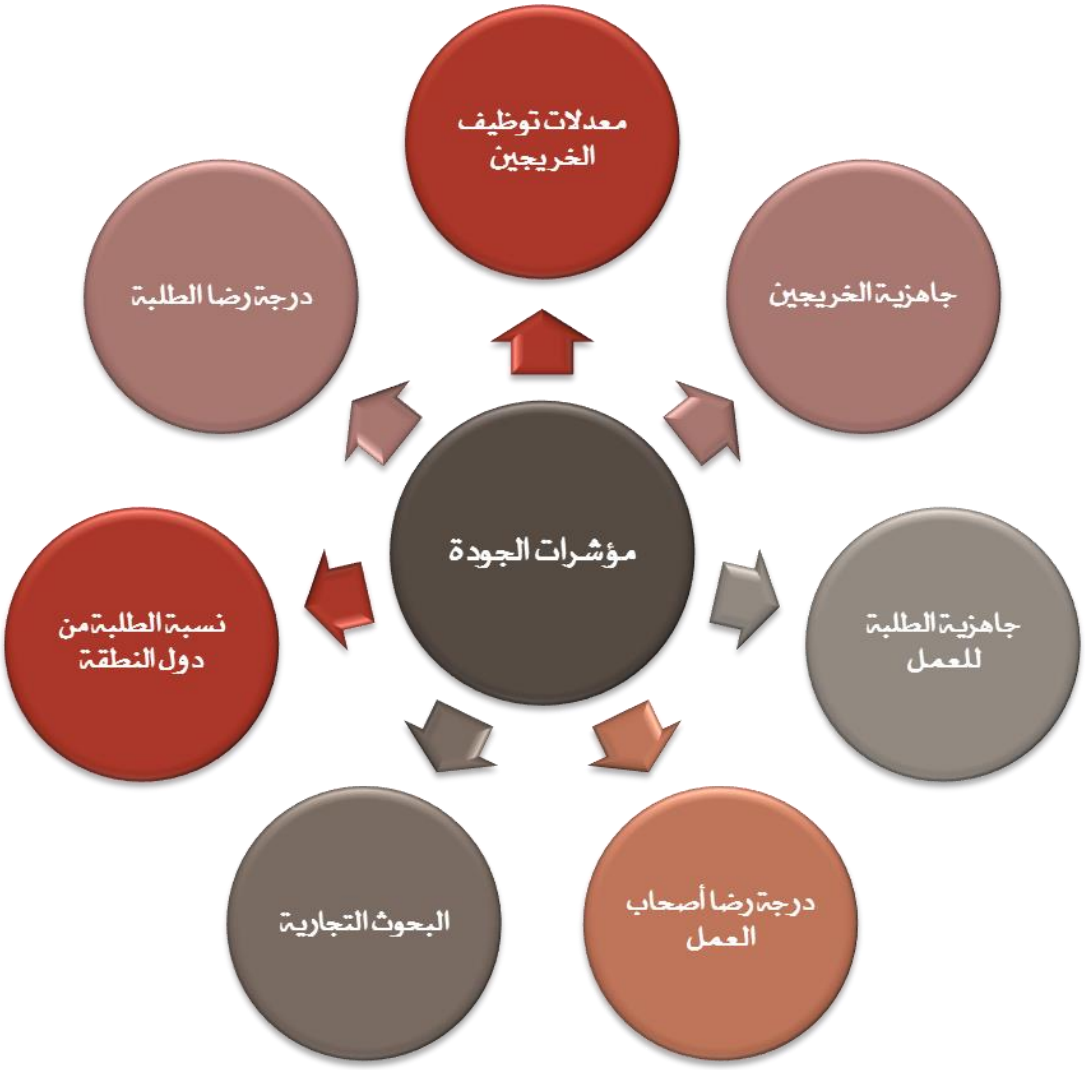

تقترح الاستراتيجية التركيز على ثلاثة مجالات ذات أولوية لهذا المحور:

١. تفاعل وأداء الطلبة.
٢. جودة وكفاءة الأكاديميين في التعليم والتعلم.
٣. جودة مؤسسات التعليم العالي والتحسين المستمر

الأولوية	الأولويات الاستراتيجية	توصيات خاصة بالسياسات والأنظمة
تفاعل وأداء الطلبة	إعداد خريجين قادرين على خدمة المجتمع وذلك من خلال: ١. تحسين نوعية مدخلات التعليم العالي. ٢. اعتماد أدوات قياس حديثة لتقييم الجوانب المختلفة لقياس خبرة الطالب في جوانب متعددة خلال مراحل دراسته الجامعية. ٣. تشجيع مشاركة الطلبة في الحياة الجامعية له تأثير واضح على إكمال المتطلبات وقياس التقدم. ٤. التأكد من اكتساب الطلبة مهارات تتناسب مع احتياجات سوق العمل.	▪ إعداد امتحانات تقوم بإجرائها الكليات تتجاوز امتحانات المرحلة الثانوية لاختبار الطلبة في بعض التخصصات التي تحتاج الى مهارات فردية مثل الهندسة المعمارية والفنون وغيرها. ▪ إجراء اختبار لبيان مدى اكتساب الطلبة للمهارات الأساسية المطلوبة في سوق العمل.
جودة وكفاءة الأكاديميين في التعليم والتعلم	رفع مستوى جودة النشاط الأكاديمي في التعليم والتعلم باعتباره العامل المؤثر الأساسي. ١. لتحسين جودة وكفاءة التعليم العالي يجب إعطاء الأولوية للتعليم والتعلم. ٢. ضمان تطابق المعايير الأكاديمية مع المعايير العالمية.	▪ مراجعة وتحديث المعايير الأكاديمية والمتطلبات الجامعية للكادر التدريسي.
جودة مؤسسات التعليم العالي والتحسين المستمر	تحسين الجودة الشاملة لمؤسسات التعليم العالي وترسيخ ثقافة التطوير المستمر. ١. تعزيز فعالية وكفاءة مؤسسات التعليم العالي. ٢. تحسين القدرات التشغيلية لمؤسسات التعليم العالي. ٣. تحسين البيئة الجامعية. ٤. بناء القدرات القيادية في مؤسسات التعليم العالي.	▪ تعزيز نظام ضمان الجودة والتراخيص. ▪ تحفيز مؤسسات التعليم العالي في البحرين للحصول على الاعتماد الدولي.

قياس التأثير من خلال المؤشرات التالية:

المحور الأول: جودة التأثير	
١	عدد أعضاء هيئة التدريس الذين يكملون إطار التنمية المهنية.
٢	عدد مؤسسات التعليم العالي المعتمدة.
٣	عدد البرامج المعتمدة إقليميا أو عالميا.
٤	رفع مستوى تصنيف مؤسسات التعليم العالي في البحرين إقليميا وعالميا.
٥	عدد المؤهلات الجامعية المدرجة في الإطار الوطني للمؤهلات في البحرين

المحور الثاني: تمكين الطلبة من مهارات الحياة المستقبلية

إعداد قطاع التعليم العالي في البحرين بحيث يستجيب للأولويات الإقليمية والوطنية الحالية والمستقبلية.

الوضع الحالي

التركيز على المهارات المستقبلية سيساعد في معالجة عدم التوافق بين التعليم العالي وسوق العمل والذي أدى إلى تفاقم البطالة بين الشباب، كما يعاني أرباب العمل في كثير من الأحيان من عدم امتلاك الخريجين لمهارات القرن الواحد والعشرين. وهذا مهم بشكل خاص لقطاع التعليم من حيث تزويد الخريجين بالمهارات الأساسية للدخول والسعي في سوق العمل.

فوائد مواءمة المهارات مع الاحتياجات المستقبلية للاقتصاد في البحرين

- يجب أن يستجيب التعليم العالي للاحتياجات الاقتصادية مع التركيز على تلبية احتياجات قطاع العمل والصناعة من المهارات المطلوبة، وتعظيم إمكانات الابتكار وتعزيز إنتاج المعرفة ونقلها. فعالم العمل يتعرض لتغيرات متسارعة وغير متوقعة عكس التعليم وتتولد عنه وظائف تخصصية متعددة مما يخلق مشكلة تتمثل في أن فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص تتم في ظل سوق متغير باستمرار.
- توفير خريجين مؤهلين أمر حيوي للنجاح الاقتصادي. وفي ضوء ذلك فإن الاستراتيجية تعزز مهارات القدرة على التوظف والمهارات المطلوبة لسوق العمل.
- مجلس التعليم العالي يدعم تقديم البرامج والمؤهلات المهنية ذات الصلة، كما يدعم توثيق التعاون بين قطاعي التعليم العالي والصناعة والأعمال.

الشكل ٢: التركيز على المهارات المستقبلية تساعد على تحسين جودة التعليم العالي

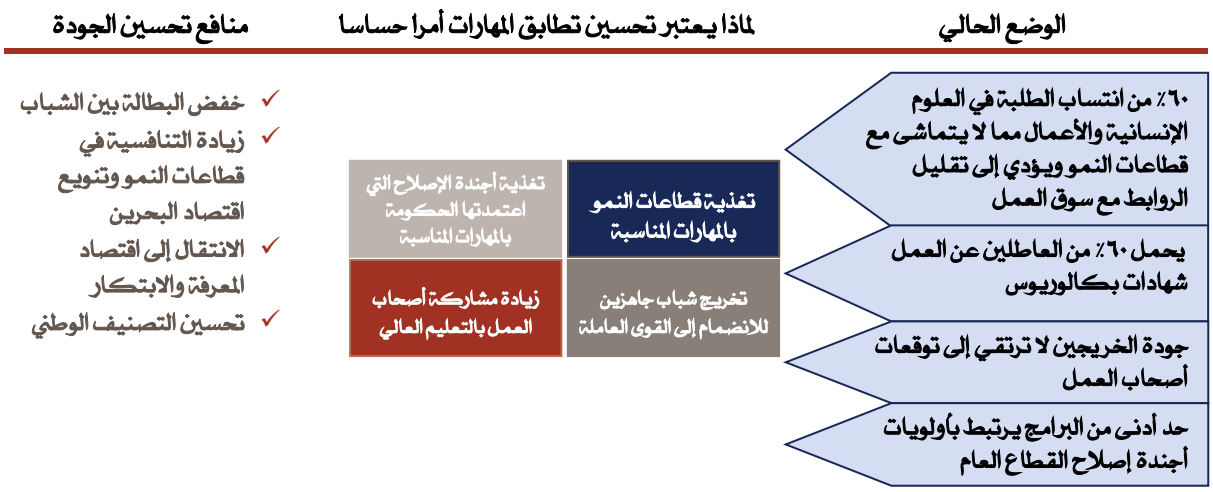

وتقترح الاستراتيجية التركيز على خمسة مجالات ذات أولوية لهذا المحور:

١. إشراك أصحاب العمل.
٢. التدرج في هيكلة مؤسسات التعليم العالي.
٣. طرح برامج أكاديمية ملائمة.
٤. التوجيه المهني.
٥. جاهزية القوى العاملة / مهارات القرن الحادي والعشرين.

الأولوية	الأولويات الاستراتيجية	توصيات خاصة بالسياسات والأنظمة
إشراك أصحاب العمل	١. تعزيز والترويج لمشاركة أصحاب العمل في قطاع التعليم بجميع المستويات والمجالات ومن خلال مقاربات مختلفة.	▪ اعتماد أنظمة لمشاركة أصحاب العمل في نظام المؤهلات وضمان الجودة. ▪ اعتماد أنظمة لإشراك أصحاب العمل في حوكمة قطاع التعليم العالي. ▪ اعتماد أنظمة لمؤسسات التعليم العالي تشرك أصحاب العمل في مستويات مختلفة.
التدرج في هيكلة مؤسسات التعليم العالي	١. مقارنة نسب الاستنزاف بين المستويات المختلفة مع حاجات سوق العمل لضمان أكبر قدر من التأثير. ٢. تطابق وتعزيز مستويات مؤهلات الخريجين مع المهارات المهنية ذات العلاقة وارتباطها مع سوق العمل.	▪ اعتماد لوائح تنظم هيكلة مؤسسات التعليم العالي
طرح برامج أكاديمية ملائمة	١. توجيه برامج التعليم العالي نحو قطاعات النمو. ٢. وضع برامج سياسات عامة متخصصة بما يتماشى مع حاجات وأولويات الإصلاح الوطني.	▪ توجيه التراخيص والاعتماد والتمويل باتجاه البرامج المستهدفة لتحقيق الأولويات الوطنية.
التوجيه المهني	١. ضمان إدخال التوجيه المهني في قطاع التعليم العالي وإدماجه مع الاستشارة الأكاديمية.	▪ تحديد متطلبات التوجيه المهني لكل مؤسسات التعليم العالي.
جاهزية القوى العاملة/ مهارات القرن الحادي والعشرين	١. إدماج جاهزية القوى العاملة/مهارات القرن الحادي والعشرين في برامج التعليم العالي وخبرة التعلم لدى الطلبة.	▪ فرض شهادة الجاهزية المهنية الوطنية المصدقة بدعم من أصحاب العمل لتحديد الحد الأدنى من المهارات التي يطلبونها.

قياس الأثر من خلال المؤشرات التالية:

المحور الثاني: تمكين الطلبة من مهارات الحياة المستقبلية	
١	رضا أرباب العمل عن الخريجين الجدد.
٢	نسبة العاملين من الخريجين.
٣	عدد الطلبة الحاصلين على شهادات مهنية معتمدة بالإضافة الى شهاداتهم.
٤	عدد مؤسسات التعليم العالي التي تقدم شهادات مهنية بجانب الشهادات الأكاديمية.

المحور الثالث: إتاحة خيارات التعليم والتعلم

تحسين الروابط بين التعليم العالي وبين التعليم المهني والتعليم المستمر من أجل تقديم الـخيارات الافضل للتعليم والتعلم.

الوضع الحالي

إتاحة خيارات التعلم والتعليم في مؤسسات التعليم العالي سيساعد الشباب البحريني في معالجة التحديات الرئيسية في القدرة على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وتحمل التكاليف إذ أن هناك فجوة كبيرة في نسبة التحاق الذكور بالتعليم العالي. كما إن المؤسسات التعليمية الحكومية تمتلك قدرات محدودة في التعامل مع الزيادة في الإقبال والخطط التمويلية محدودة.

التسجيل في المجالات ذات الصلة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات يبلغ حوالي ١٠٪ فقط في حين التحاق الطلبة الذين يدرسون البرامج المتعلقة بإدارة الأعمال يقرب ٦٠٪ بالإضافة إلى ١٪ فقط من الطلبة الذين يدرسون الدكتوراه. وبالتالي إضافة المزيد من التخصصات المهنية والتطور الأكاديمي للمواد المطلوبة سوف يساعد على تحقيق رؤية للمستقبل.

فوائد تحسين فرص خيارات التعليم والتعلم للتعليم العالي

نظام التعليم العالي يجب ألا يضمن القبول لجميع الذين لديهم القدرة فقط، بل يجب أن يستجيب للتغيرات في احتياجات رأس المال البشري.

يشجع مجلس التعليم العالي على إعادة التوازن الأكاديمي مع زيادة التركيز على البرامج ذات الصلة بالاقتصاد وبالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. حيث أن تشجيع طلبة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات يصب في المصلحة الوطنية ويمكن أن يكون محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي. على الصعيد العالمي معاهد التعليم العالي تجذب المزيد من طلبة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لمؤسساتهم. فإن نسبة الطلبة من المملكة العربية السعودية المسافرين للولايات المتحدة الأمريكية لدراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ارتفعت إلى ١٤٣٪ من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣. وخريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ينظر لهم على أنهم قادرين على ريادة الأعمال.

في عام ٢٠١١، ٣٠-٤٠٪ من الشركات المبتدئة في بنغور وبكين نفذت من قبل خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

إضافة إلى ذلك يدعم مجلس التعليم العالي استراتيجية توسعية للمشاركة من خلال التعلم مدى الحياة وهو ما يمكن تحقيقه من خلال قطاع التعليم العالي وهذا سيخلق قطاع يسعى لتحسين تخصيص الموارد واستجابتها للأولويات الوطنية.

فوائد تطوير خيارات التعليم والتعلم

- إدارة تدفق الطلبة عبر المسارات التعليمية المختلفة.
- تقديم برامج تتماشى مع الأولويات الوطنية وقطاعات النمو الاقتصادي الرئيسية.
- توزيع أفضل للموارد.
- تكامل مسارات التعليم ما بعد مرحلة الثانوية.
- استدامة العملية التعليمية المؤسسية.

تقترح الاستراتيجية التركيز على ثلاثة مجالات ذات أولوية لهذا المحور:

١. التخطيط والتنسيق
٢. تعزيز عمليات التصنيف والتنوع وانتقال الطلبة
٣. القدرة على تحمل التكاليف.

الأولوية	الأولويات الاستراتيجية	توصيات خاصة بالسياسات والأنظمة
التخطيط والتنسيق	ضمان التخطيط والتنسيق على المدى البعيد عبر جميع المستويات: ١. التخطيط للطلب على المدى البعيد لجميع المستويات من خلال جمع البيانات والتوقعات بشكل منتظم. ٢. تحسين نمو رأس المال البشري من خلال التنسيق والحوكمة الأفضل للتعليم والتدريب وقطاع العمل (وزارة العمل، ووزارة المالية، والجهاز المركزي للمعلومات والتعليم الثانوي إلخ).	▪ وضع مقاييس أداء وإجراء استطلاع رأي لكل مؤسسات التعليم العالي ومن خلال تدقيق خارجي لفترة زمنية أساسية لقياس الأداء وضمان التطابق مع سوق العمل. ▪ إجراء مساعي تنسيق وطنية لدمج استراتيجية تنمية رأس المال البشري بشكل كامل لربط التعليم بسوق العمل.
تعزيز عمليات التصنيف والتنوع وانتقال الطلبة	إعادة تنظيم التعليم ما بعد الثانوي لضمان الفعالية والكفاءة. ١. النظر في الدمج والتنوع وخيارات التصنيف لتحسين نتاج التعليم العالي العام والخاص. ٢. وضع معايير جديدة للقبول والتسجيل في التصنيفات المختلفة والمستويات والبرامج كافة. ٣. تطوير مسارات كاملة عبر مستويات التعليم للطلبة والمجتمع للتعليم المستمر ورفع الوعي بخيارات وفرص النفاذ المتعددة. ٤. ضمان التنسيق الناجح لنشر إطار المؤهلات البحريني لزيادة التنميط والاعتراف بالمؤسسات والحركة.	▪ إصدار قانون جديد يحكم التعليم ما بعد الثانوية. ▪ إعادة هيكلة التعليم ما بعد الثانوية. ▪ اعتماد معايير انتساب جديدة ترتبط بنظام الطبقات الخاص بمؤسسات التعليم العالي. ▪ اعتماد إطار عمل لتشجيع مؤسسات التعليم العالي الخاصة للمزيد من الدمج.
القدرة على تحمل التكاليف	ضمان أن يتمتع جميع البحرينيين بحرية الوصول الى التعليم العالي بصورة متساوية. ١. تطوير خطط للبحرينيين ترتكز على الجدارة وإيجاد فرص تمويل على اساس الحاجة.	

قياس التأثير عبر المؤشرات التالية:

المحور الثالث: إتاحة خيارات التعليم والتعلم	
١	عدد الطلبة المسجلين في برامج التعلم مدى الحياة.
٢	زيادة في عدد الطلبة الدارسين للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.
٣	زيادة في عدد طلبة الدكتوراه.
٤	زيادة في عدد برامج الدكتوراه المقدمة.
٥	زيادة في عدد البرامج على الانترنت المعتمدة.
٦	عدد فروع مؤسسات التعليم العالي الدولية.

المحور الرابع: البحرين خيار أول للتعليم العالي

تصبح البحرين مركزا إقليميا لمؤسسات التعليم العالي ذات الجودة التعليمية العالية

الوضع الحالي

فقدت البحرين بعض التيارات المهمة لتدفق الطلبة الإقليمي، لا سيما السعوديين والكويتيين، بسبب المخاوف بشأن جودة مؤسسات التعليم العالي الخاصة على الرغم من أن السلطات والهيئات التنظيمية تعالج هذه التحديات بإصرار من خلال إدخال آليات ضمان الجودة والاعتماد الجديدة، فإنه لا يزال من المهم جذب الطلبة وبناء نظام قوي لجعل البلاد مركزا للتعليم الإقليمي.

فوائد تحسين قدرة التعليم العالي التنافسية في البحرين

تمتلك مملكة البحرين إمكانيات متميزة تشجع على جذب طلبة المنطقة، كذلك فان البحرين تجذب طلبة من مناطق بعيدة مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية كونها مكانا جذابا للعيش، لذلك على البحرين الاستفادة من موقعها الاستراتيجي ونمط الحياة لجذب الطلبة من دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة.

فوائد جعل البحرين مكانا جذابا للدراسة تخلق نتائج إيجابية مثل عائدات أكبر للبلد وزيادة المنافسة لجذب الطلاب وتبادل المعرفة ديناميكيا في ظل بيئة طلابية متنوعة.

وأثناء تنفيذ هذه الاستراتيجية تم إجراء مقارنة واسعة النطاق مع دول مجلس التعاون الخليجي لتقييم فرصة جذب الطلبة. فمن الواضح أن البحرين يمكن أن تكون الخيار الأول لوجهة التعليم لطلبة مجلس التعاون الخليجي لأنها تتمتع بأكثر المناخات ألفة للطالب وتركز على جودة التعليم العالي.

على الرغم من أن البحرين كانت وجهة تقليدية للتعليم العالي لطلبة المنطقة، فإن فقد الثقة مؤخرا في جودة التعليم تتطلب جهودا استباقية واعية لجذب الطلبة مجددا والفوائد التي تعود على القطاع هي كما يلي:

إيرادات أكبر	تحسين التكلفة/المنافع	تنوع الطلبة
فرص لالتحاق البحرينيين في برامج أقل اقبالا لهم	تبادل معرفي ديناميكي فعال ومجتمع فكري	تأثير إقليمي أكبر من خلال تخريج عدد أكبر من الطلبة
استقطاب اجتماعي أكبر للطلبة	النشاطات اللاصفية للطلبة	مستوى كامل من الأساتذة والموظفين لإجراء بحوث ذات جودة عالية
	خلق روح المدينة الجامعية للطلبة الملتحقين	

البحرين تمتلك مجموعة من المقومات التي تؤهلها لتصبح "مدينة جامعية"، تجعلها تنفرد عن الدول من ناحية جذب الطلبة.

الشكل ٣: البحرين ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي كمركز استراتيجي للتعليم العالي

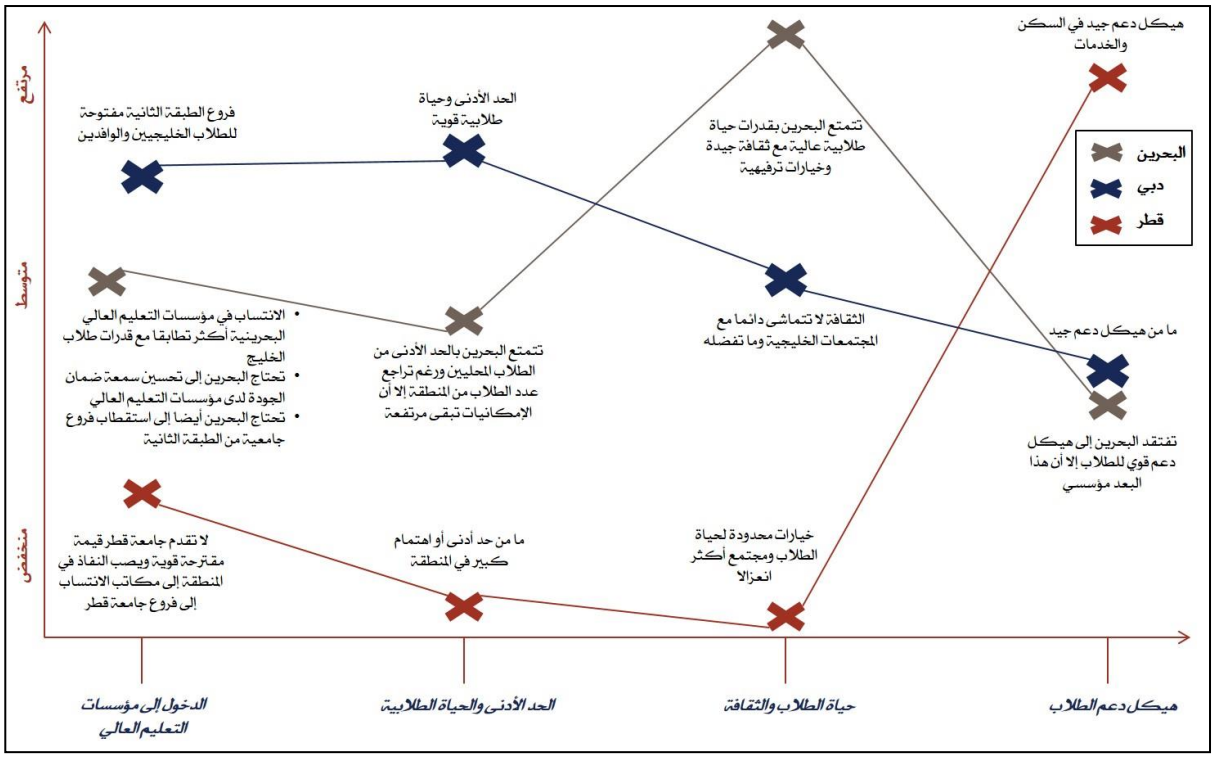

وتقترح الاستراتيجية التركيز على ثلاثة مجالات ذات أولوية لهذا المحور:

١. تحسين مؤسسات التعليم العالي وجعلها من المؤسسات الجاذبة.
٢. تعزيز هياكل الدعم.
٣. استقطاب الطلبة.

الأولوية	الأولويات الاستراتيجية	توصيات خاصة بالسياسات والأنظمة
تحسين مؤسسات التعليم العالي وجعلها من المؤسسات الجاذبة	١. تحسين ضمان الجودة والأنظمة المطبقة على المؤسسات الخاصة. ٢. وضوح الجودة لدى الطلبة وأولياء الأمور من خلال لوحة التحكم بالتعليم العالي. ٣. استقطاب مستهدف لشراكات جديدة (مثلا دراسات الجودة للبرامج المستهدفة).	▪ مراجعة سياسات وآليات ضمان الجودة الحالية. ▪ البدء بتطبيق الاعتماد. ▪ تضمين محفزات لمؤسسات التعليم العالي الخاصة لإبرام شراكات مع مؤسسات تعليم عالي دولية على مستوى مؤسسة التعليم العالي أو البرامج أو لإطلاق فروع جامعية.
تعزيز هياكل الدعم	١. سكن مخصص للطلبة ومزود بالخدمات متوفر في كل مؤسسات التعليم العالي. ٢. خصم للطلبة (مثلا شركات الطيران والنقل والترفيه). ٣. نظام تسجيل الكتروني كفء.	▪ تحفيز الاستثمار الخاص في مؤسسات التعليم العالي (ربحي وغير ربحي). ▪ أنظمة تسجيل خاصة لمؤسسات التعليم العالي.
استقطاب الطلبة	١. مساعي ضمان جودة متكاملة مع تواصل إقليمي (ضمان إدراج مؤسسات التعليم التعالي البحرينية على قوائم المنح الإقليمية). ٢. تطبيق أدوات على شبكة الإنترنت تروج للبحرين كوجهة للتعليم العالي بين الطلبة المحتملين. ٣. تخفيض عدد الطلبة الوافدين في مؤسسات التعليم العالي العامة ووضع أهداف مرتبطة بالدعم للمؤسسات الخاصة ونقل وتخفيف ضغط الطلبة على بعض المؤسسات. ٤. تطبيق مبادرات قوية لحياة الطلبة في السكن والرياضة والترفيه.	▪ تخفيض عدد الطلبة الوافدين.

قياس التأثير عبر المؤشرات التالية:

المحور الرابع: البحرين: خيار أول للتعليم العالي	
١	اعتماد إقليمي ودولي لمؤسسات التعليم العالي في البحرين.
٢	شراكات دولية مع مؤسسات تعليم عالي محلية.
٣	عدد الطلبة الجامعيين والخريجين الوافدين.

المحور الخامس: توظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي

الاستفادة من أحدث التقنيات في تكنولوجيا التعليم للارتقاء بقطاع التعليم العالي في البحرين.

الوضع الحالي

تكنولوجيا التعليم العالي والثانوي العالمية تتطور بسرعة لذلك يجب على البحرين الاستفادة من هذه التقنيات الحديثة والابتكارات العالمية في مجال التعليم العالي للتعجيل في عملية الإصلاح حيث أن هذه الابتكارات قد ساهمت في تقديم تعليم عالي مرموق وعملت على تحسين أساليب إيصال المعلومة والحفاظ على جودة التعليم.

فوائد توظيف تكنولوجيا التعليم من أجل التقدم

يقول(بيل غيتس): "الابتكار هو أملك الوحيد، واللعبة الجديدة في المدينة هي التكنولوجيا".

مع تزايد الطلب على التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي فقد زادت وتيرة الحاجة لكفاءات ومهارات متميزة محلية كي تنهض بهذا القطاع المهم، التكنولوجيا الفعالة مهمة في تحسين التعليم من خلال جعل المتعلمين أكثر تفاعلا وتساعد في العملية التعليمية بشكل فردي، وتسهل التعاون بين الطالب والمعلم والمساعدة في تحسين الأداء التدريسي والمهارات تلقائيا. إن استخدام التكنولوجيا سيضع اعتبارات تنظيمية لمجلس التعليم العالي، ومع ذلك فإن القطاع بحاجة إلى التركيز على أربعة مجالات ذات أولوية لتقديم الحلول التقنية المتعلقة بالقيمة المضافة إلى قطاع التعليم العالي. فيما يلي أهم فوائد مزج التقنية بالتعليم:

- توفير حلول مبتكرة وأكثر فعالية وبتكلفة أقل للتحول نحو اقتصاد المعرفة.
- تحسين مخرجات التعليم والتعلم.
- المشاركة الفعالة بين جميع الفئات المستفيدة من خلال استخدام الوسائل الحديثة والأجهزة الذكية.
- تساهم التكنولوجيا في دمج مصادر التعليم وتساعد على التعلم وتطوير المهارات الفردية.

الشكل ٤: توضيح عملية تكنولوجيا التعليم

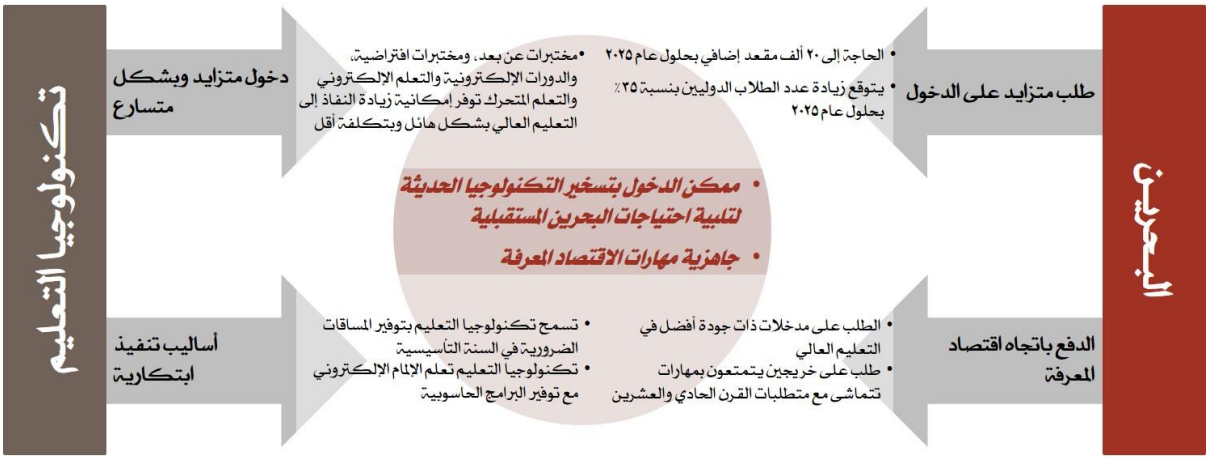

الاستراتيجية تقترح التركيز على المحاور ذات الأولوية التالية:

١. نموذج مشاركة مؤسسات القطاع العام والخاص في بناء البنية التحتية اللازمة.
٢. بناء منظومة التحليل والتقارير الخاصة بالتعليم العالي.
٣. بناء القدرات.

الأولوية	الأولويات الاستراتيجية	توصيات خاصة بالسياسات والأنظمة
نموذج مشاركة مؤسسات القطاع العام والخاص في بناء البنية التحتية اللازمة	١. تطوير شراكة بين القطاعين العام والخاص مع إمكانية التعاون مع مورد خارجي لوضع بوابة تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية السحابية لمؤسسات التعليم العالي العامة ٢. الدخول لقاء رسم إلى مؤسسات التعليم العالي الخاصة بأسعار تنافسية بسبب توحيد قنوات الخدمات المشتركة ٣. مما يسمح بتوحيد وتحديث البنية التحية لتقنية المعلومات على جميع المستويات مع قنوات متعددة من التعلم الإلكتروني والحواسيب السحابية كلها مدرجة ضمن نظام متكامل ٤. يتضمن ذلك بوابة الانتساب الوطني للانتساب في مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة على حدّ سواء	▪ لا يوجد
الارتقاء بمستوى الدخول في التعليم العالي	١. توفير قنوات التعلم الإلكتروني لإعداد المنتسبين إلى التعليم العالي لخوض امتحانات القبول ٢. سنة تحضيرية إلزامية على الشبكة للمرشحين دون المستوى المطلوب (مع التركيز على الإنجليزية والرياضيات وتقنية المعلومات)	▪ لا يوجد
بناء منظومة التحليل والتقارير الخاصة بالتعليم العالي	١. إمكانية دمجه من خلال بنية تحتية مشتركة وجمع بيانات التعلم من مؤسسات التعليم العالي البحرينية مما يسمح بإيجاد مصادر بيانات فعالة لتطوير الاستراتيجيات المستقبلية والقيام بالتحاليل الضرورية ٢. السماح بالمقارنة المعيارية والتقييم التكويني والتدخل المكيف وزيادة معدلات الاحتفاظ بالطلبة ٣. جمع بيانات الأداء على مستوى مؤسسات التعليم العالي عن أداء الطلبة والأداء المؤسسي ورضا الموظفين وإدراجها كلها في لوحة تحكم البيانات العامة	▪ ضرورة اعتماد أنظمة خصوصية للبيانات التعليمية عبر مؤسسات التعليم العالي. ▪ فرض على مؤسسات التعليم العالي وضع مؤشرات قياس الاداء.
بناء القدرات	١. الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية وتطوير معايير بحرينية حول مؤهلات تكنولوجيا المعلومات ٢. إخضاع جميع أعضاء التدريس في التعليم العالي لتدريب إلزامي على تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الحلول المتكاملة على الشبكة ٣. تطوير مجتمع التعليم على الشبكة لتبادل أفضل الممارسات حول التعليم باستخدام تكنولوجيا المعلومات	▪ تكنولوجيا المعلومات والإلمام الإلكتروني

قياس التأثير من خلال المؤشرات التالية:

المحور الخامس: توظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي	
١	رضا الطلبة عن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
٢	رضا الهيئة التعليمية عن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
٣	الدخول على مراكز ومصادر المعلومات من الانترنت.

المحور السادس: خلق بيئة ريادة الأعمال في البحرين

خلق نظام ريادة الأعمال للطلبة في البحرين.

الوضع الحالي

تعليم ريادة الأعمال في الوقت الراهن لا يزال في المراحل الأساسية، ريادة الأعمال متوفرة بشكل غير منسق وتفتقر إلى الدعم القوي والتكامل بين المستويات والمناهج الدراسية. على الرغم من أن نظام ريادة الأعمال ليس مرتبط بعلاقة وثيقة بالتعليم العالي، إلا أن التعليم العالي يمكن أن يلعب دورا محوريا في توجيه الشباب البحريني إلى أعمال وأنشطة جديدة.

فوائد تشجيع ريادة الأعمال

تطوير ريادة الأعمال أصبحت فكرة راسخة على الصعيد العالمي؛ وقد أظهرت الأبحاث السابقة الدور الأساسي الذي يلعبه التعليم في تطوير مثل هذه التوجهات والدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم العالي في هذه العملية. واحدة من النتائج الرئيسية للتعليم العالي هو إعداد خريجين للمشاركة في عالم العمل. ونتيجة لذلك يحتاج قطاع التعليم العالي لمواءمة نفسه مع الأولويات الوطنية والأخذ بعين الاعتبار أهمية ريادة الأعمال لمملكة البحرين.

ريادة الأعمال تشير إلى قدرة الفرد على تحويل الأفكار إلى أفعال وتطوير كفاءة تنظيم الأعمال والتي لا تقتصر على امتلاك المعرفة. تعليم ريادة الأعمال هو عبارة عن امتلاك روح المبادرة حيث أن المواقف والسلوكيات لا تقل أهمية عن المعرفة في كيفية إدارة الأعمال. وتعليم ريادة الأعمال خصوصا يركز على رفع نسبة الوعي لدى الطلبة، وكلها متطلبات أساسية.

مؤسسات التعليم العالي على المستوى العالمي تواجه تحديات متزايدة من قبل الحكومات لتوسيع تعليم ريادة الأعمال عبر المؤسسة بأكملها. لتصبح مؤسسة فعالة في إدارة المشاريع والتحديات تتمحور حول خلق الوعي وتطوير القدرات والبنية التحتية لدعم الطلبة والخريجين. ومع ذلك إن سبعين في المائة من منطقة الشرق الأوسط تحت سن الثلاثين حاليا، وريادة الأعمال أصبحت محركا أساسيا لخلق وظائف في البحرين والمنطقة.

دمج روح المبادرة في التعليم العالي يتطلب إتباع نهج متعدد الجوانب، والتي تشمل الحصول على التمويل والوعي ونشر المعرفة ومساهمات من قبل تكنولوجيا المعلومات.

الشكل ٥: دمج ريادة الأعمال في التعليم العالي

كنقطة انطلاق، يمكن للبحرين أن تهدف إلى أن تصبح منطلقا لريادة الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي من خلال التركيز على ما يلي:

دوافع مركز الشركات التقنية الناشئة في الخليج:

- ٧٠٪ من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هم دون سن الثلاثين
- سوف يصبح رواد الأعمال الدافع الرئيسي في خلق الوظائف للشباب العرب
- الشركات التكنولوجية الناشئة خاصة على شكل dotcom مثالية كنقطة بداية:
  - نفقات إدارية أقل
  - إمكانية تطوير المهارات (برمجة)
  - المحتوى باللغة العربية أقل من ١٪
- فرصة لدولة خليجية أن تصبح مركز الشركات التكنولوجية الناشئة
  - البحرين التكلفة معقولة
  - البحرين تتمتع بموقع استراتيجي
  - مدينة جامعية بتكلفة ميسورة

أبعاد التطوير:

التدريب والاحتضان

- برمجة وتنظيم المخيمات
- الحاضنات
- مراكز مجهزة بشكل كامل ومعدة للتشغيل

الوصول إلى التمويل

- تسهيل الوصول إلى القروض وصناديق رأسملة المشاريع وصناديق المستثمرين إلخ

الروابط مع مؤسسات التعليم العالي

- برامج صيفية/ مخيمات في مؤسسات التعليم العالي للشركات الناشئة بين الأساتذة والطلبة. مسابقات بين مؤسسات التعليم العالي... إلخ

خدمات الدعم

- برنامج المخيمات الوطنية (مثال سيلكون أو اسيس في الأردن حيث تم تخصيص ٥ مليون لـ ٥٠٠ شركة ناشئة)
- بوابة الشركات الناشئة ودعمها (دورات الشركات الناشئة على الشبكة والتعارف ومنصة تأمين المصادر وشبكة المستثمرين الملائمة ... إلخ)

تقترح الاستراتيجية التركيز على أربعة مجالات ذات أولوية لهذا المحور:

١. برامج ريادة الأعمال على مستوى مؤسسات التعليم العالي.
٢. مبادرات وطنية لريادة الأعمال.
٣. تسهيل الحصول على التمويل.
٤. برامج التوعية الثقافية.

الأولوية	الأولويات الاستراتيجية	توصيات خاصة بالسياسات والأنظمة
برامج ريادة الأعمال على مستوى مؤسسات التعليم العالي	١. إطلاق برامج تطوير مهارات ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم العالي كافة	▪ فرض عدد من الساعات المعتمدة المطلوبة للتخرج
مبادرات وطنية لريادة الأعمال	١. دفع باتجاه تصميم وإطلاق برامج ريادة الأعمال الوطنية من خلال شراكات مفتوحة لجميع طلبة التعليم العالي (مثلا الجهات الحاضنة والمخيمات والعوامل المسرعة والبوابة الوطنية لريادة الأعمال ومجمعات العلوم والتكنولوجيا الخ)	▪ تحفيز مؤسسات التعليم العالي والشركات على استضافة مخيمات ريادة الأعمال
تسهيل الحصول على التمويل	١. من خلال الشراكات، ضمان وتسهيل الوصول إلى التمويل لرواد الأعمال من قطاع التعليم العالي	▪ لا يوجد
برامج التوعية الثقافية	١. إطلاق برامج توعية للاحتفال والتوعية بشأن منافع ريادة الأعمال (مسابقات وطنية، الخ)	▪ لا يوجد

قياس التأثير من خلال المؤشرات التالية:

المحور السادس: خلق بيئة ريادة الأعمال في البحرين	
١	عدد مؤسسات التعليم العالي التي تقدم برامج التدريب على الريادة في الأعمال.
٢	عدد الطلبة الدارسين لبرامج تدريب على الريادة في الأعمال.
٣	النسبة المئوية للطلبة الذين ابتدأوا عملهم الخاص خلال الدراسة الجامعية.
٤	النسبة المئوية للطلبة الذين ابتدأوا عملهم الخاص ما بعد الدراسة الجامعية.
٥	عدد حاضنات الأعمال والتكنولوجيا والشركات الناشئة من قبل الخريجين في البحرين.

توظيف البحث العلمي لخلق اقتصاد المعرفة

توظيف البحث العلمي لخلق اقتصاد المعرفة

تشجيع البحث العلمي والتطوير في الجامعات بما يسهم في خلق اقتصاد قائم على المعرفة.

الوضع الحالي

ما زالت مملكة البحرين في المراحل الأولى فيما يتعلق بانشاء نظام للبحث العلمي. فمن خلال عملية التحليل الرباعي (SWOT) لمنظومة البحث العلمي في المملكة للفترة من نوفمبر ٢٠١٣ وفبراير ٢٠١٤ تبين أن هناك غياب للمؤسسات التعليمية والتمويل والبنية التحتية وثقافة البحث العلمي بدرجة عالية وضعف التعاون والروابط مع الشبكات العالمية والمعلومات والتوجية الاستراتيجي وضعف تمويل البحوث العلمية.

كما وبين التحليل بعض نقاط القوة والمتمثلة بادراك القيادة العليا الحاجة للاستثمار في مجال البحث العلمي وامكانية الاستفادة من موارد القطاعين العام والخاص ووجوب توفير رأس المال البشري المتطور وحرص المؤسسات والأفراد على تطوير القدرات البحثية في المملكة وأثر البحث العلمي.

فوائد توظيف البحث العلمي لخلق اقتصاد المعرفة

١. ايجاد معرفة جديدة تسهم في تطوير التكنولوجيا وإيجاد الحلول للمشكلات.
٢. خلق المزيد من الابتكار والنمو الانتاجي والنمو الاقتصادي.
٣. استقطاب هيئات تدريس عالمية مرموقة وخلق برامج دراسات عليا ذات سمعة مرموقة.
٤. نمو الاستثمارات في مجال البحث العلمي ليسهم في جذب وتطوير رأس المال البشري وجذب الاستثمارات في مجال التكنولوجيا.
٥. تحسين قدرة المملكة في الاستفادة من المعرفة العالمية والمساعدة في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمملكة.

الأهداف الرئيسية لاستراتيجية البحث العلمي

١. انشاء البنية التحتية لحوكمة البحث العلمي الوطني.
٢. تعزيز القدرات البحثية الجامعية.
٣. تعزيز التكامل بين المؤسسات الاكاديمية مع مؤسسات البحث العلمي العالمية والهيئات التي تركز على الاولويات الاقتصادية والاجتماعية في مملكة البحرين.
٤. تحسين الوعي العام ونشر ثقافة البحث العلمي والابتكار.
٥. معالجة الاولويات البحثية الوطنية.

الهدف الاستراتيجي	المهام الرئيسية
إنشاء البنية التحتية لحوكمة البحث العلمي الوطني	١. إنشاء البنية التحتية العامة لتمويل البحوث العلمية. ٢. تمويل انشاء فرق علمية جديدة /مختبرات. ٣. تسهيل الوصول الى المعدات والأجهزة العلمية المتوافرة لتفادي الازدواجية نظرا لصغر حجم البلد. ٤. تقديم أفضل الممارسات في البحث العلمي: مراجعة الأقران والتقييم وتقييم البرامج.

قياس التأثير من خلال المؤشرات التالية:

١	تقديم نموذج تمويل محفز للمنافسة والتطوير وتطبيق البحث العلمي القائم على حل المشكلات.
٢	الزيادة في توفير التمويل للبحث العلمي والتطوير لكل من الاوساط الاكاديمية والقطاع الخاص.
٣	الزيادة في الانفاق الاجمالي المحلي على البحث العلمي والتطوير من النسبة الحالية ٠,٠٤٪ الى ١٪ بحلول عام ٢٠٢٠ (ثلثي الانفاق يكون من قبل الشركات التجارية).
٤	زيادة عدد المختبرات المجهزة بشكل جيد لإجراء البحث العلمي.

الهدف الاستراتيجي	المهام الرئيسية
تعزيز القدرات البحثية الجامعية	١. تعزيز الهياكل الادارية لدعم وإدارة البحث العلمي. ٢. زيادة القبول في برامج الماجستير والدكتوراه في الجامعات مع زيادة تمويلها. ٣. إيجاد مصدر كاف وثابت لتمويل لبحوث العلمية في الجامعات على اساس تقييم الجدارة والاستحقاق للمشاريع البحثية. ٤. إيجاد بيئة مواتية لأعضاء هيئة التدريس لإجراء البحث العلمي (تخفيض العبء الدراسي ومكافأة الباحثين). ٥. تعزيز نقل المعرفة من خلال خطط لإنشاء الحاضنات العلمية وواحات العلوم. ٦. تبني آلية لتقييم الزامي منتظم دولي لتمويل مؤسسات التعليم العالي وإجراء البحث العلمي.

قياس التأثير من خلال المؤشرات التالية:

١	زيادة عدد الباحثين في الجامعات والمؤسسات الخاصة.
٢	زيادة عدد الاشخاص الحاصلين على درجة الدكتوراه.
٣	زيادة نسبة الطلبة المتخصصين في العلوم الطبيعية والتخصصات الهندسية.
٤	زيادة في مخرجات النشر العلمي من الجامعات بما في ذلك مراجعة المقالات.
٥	زيادة عدد براءات الاختراع والتصاميم الصناعية المسجلة في مملكة البحرين وعالميا.
٦	تحسن في تصنيف الجامعات البحرينية ضمن التصنيفات العالمية للجامعات.
٧	زيادة في عدد المؤسسات التي تضم أقسام للبحث العلمي والتطوير.

الهدف الاستراتيجي	المهام الرئيسية
تعزيز التكامل بين المؤسسات الاكاديمية مع مؤسسات البحث العلمي العالمية والهيئات التي تركز على الاولويات الاقتصادية والاجتماعية في مملكة البحرين	١. تحفيز مشاركة القطاع الخاص في انشطة البحث العلمي الأكاديمي. ٢. استحداث مخططات للتمويل الملائم للبحوث العلمية التعاونية بين الجامعات وقطاع الصناعة. ٣. إدماج الأنشطة العلمية في الدولة مع الابحاث الاقليمية والعالمية من خلال زيادة مخصصات السفر والمشاركة في المؤتمرات العالمية. ٤. تسهيل الوصول الى البنية التحتية لمنظمات الابحاث العلمية الاقليمية والعالمية. ٥. ضمان وتحسين وتوسيع الوصول الى قواعد البيانات للمنشورات العلمية المرجعية والبنية التحتية للمعلومات والاتصال. ٦. إنشاء منتدى وطني للربط بين الاوساط الاكاديمية والصناعية والحكومية. ٧. تقديم برامج تستهدف دعم الأنشطة العلمية في الشركات الخاصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل التمويل الاولي في الجامعات لإنشاء الأعمال الصغيرة.

قياس التأثير من خلال المؤشرات التالية:

١	زيادة في عدد مشاريع البحوث التعاونية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.
٢	زيادة في عدد المشاريع البحثية المشتركة مع الجامعات الاقليمية أو العالمية.
٣	زيادة في عدد المشاريع البحثية الممولة من جهات اقليمية أو عالمية.
٤	زيادة في عدد الشبكات الوطنية للبحث العلمي.

الهدف الاستراتيجي	المهام الرئيسية
تحسين الوعي العام ونشر ثقافة البحث العلمي والابتكار	١. إجراء حوار عام من خلال وسائل الاعلام التقليدية والاجتماعية حول دور العلوم والبحث العلمي. ٢. تقديم برامج لتشجيع الانشطة العلمية والمسابقات، والمعارض في المدارس والجامعات. ٣. تقديم جوائز ومكافئات للبحث العلمي لرفع مكانة وسمعة العلماء والباحثين. ٤. تعزيز تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) في المرحلتين الاساسية والثانوية. ٥. يجب أن تطور الجامعات برامج تجسير لتحسين اعداد الطالب خلال فصل الصيف قبل البدء في برامج تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM). ٦. استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتحسين الوعي العام.

قياس التأثير من خلال المؤشرات التالية:

١	تحسن الفهم والوعي العام للعلوم وفق نتائج الدراسات المسحية الدولية.
٢	ابراز الباحثين المتميزين والعلماء والطلاب وتكريمهم على أعلى المستويات.
٣	محتوى وسائل الاعلام التقليدية والاجتماعية.

الهدف الاستراتيجي	المهام الرئيسية
معالجة الأولويات البحثية الوطنية	١. تقديم البرامج المتعلقة بالقطاعات والموضوعات الوطنية المستهدفة والمرتبطة بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في مملكة البحرين. ٢. دعم إنشاء مراكز البحث العلمي المهتمة بمجالات محددة أو مراكز التميز، بحيث تجمع العدد الكافي من القدرات والطاقات البحثية بما يهدف الى تنفيذ الاولويات الوطنية. ٣. الريادة في إنشاء الشبكات الإقليمية في المجالات ذات الأولوية.

قياس التأثير من خلال المؤشرات التالية:

١	زيادة في الموارد المتاحة للبحث العلمي في المجالات ذات الاولوية (زيادة في الطلب).
٢	تحسن في جودة البحوث العلمية التي اجريت في المجالات ذات الاولوية.
٣	تحسن في امكانات رأس المال البشري: زيادة في عدد الباحثين المؤهلين تأهيلا عاليا ولديهم الدافعية للعمل في المجالات ذات الاولوية.
٤	زيادة في عدد العلماء البحرينيين المؤهلين تأهيلا عاليا ممن درسوا أو قاموا بإجراء بحوث علمية في الخارج في المجالات ذات الاولوية.
٥	زيادة في عدد المشتركين في شبكات البحوث العلمية الاقليمية /العالمية في المجالات ذات الاولوية.

مجالات البحث العلمي ذات الأولوية

هناك ثلاث مجالات ذات أولوية قصوى والتي يجب التركيز عليها وهي: المجال الأول الذي يتمثل بالخدمات المالية والخدمات المصرفية الإسلامية والتمويل والتأمين والمجال الثاني يشمل الخدمات الصحية والصحة العامة والصحة في منطقة الخليج والطب الانتقالي. اما المجال الثالث فيتمثل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) .

تحقيق الرؤية

تحقيق الرؤية

تنفيذ الاستراتيجية سيضمن مقدرة نظام التعليم العالي على تقديم مساهمة ملموسة لتحسين نوعية الحياة للمواطنين البحرينيين ومعالجة الفجوة في المهارات الإقليمية والفجوة المعرفية.

عينة المشاريع المدرجة أدناه هي محور التنفيذ على مدى ثلاث إلى خمس سنوات قادمة، وسوف يشرف عليها مجلس التعليم العالي في كثير من الحالات؛ وسيتم تنفيذ المشاريع مع الشركاء الاستراتيجيين الرئيسين.

- الاعتماد الأكاديمي.
- مراجعة قرارات مجلس التعليم العالي.
- تطوير معايير التعلم الإلكتروني.
- البوابة الالكترونية لمجلس التعليم العالي.
- تطوير وحدة لريادة الأعمال في التعليم العالي.
- التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي.
- قياس معايير المناهج الدراسية وتطويرها.
- احتياجات قطاع العمل وموائمتها مع متطلبات التخرج.
- تطوير مهارات الطالب.
- مسابقات رياضية وطنية في مؤسسات التعليم العالي.
- شهادات مهنية للطلبة.
- برنامج التدريب الوطني.
- المبادرة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا.
- بوابة إلكترونية لإرشاد وتوجيه الطلبة.
- مراجعة تقييم مؤسسات التعليم العالي للطلبة.

أهم النتائج المتوقعة

أهم النتائج المتوقعة

النتائج الستة المدرجة أدناه هي تطلعات مجلس التعليم العالي لما يجب أن يكون عليه خريجي التعليم العالي في البحرين بحلول عام ٢٠٢٤:

- مواطنين يمتلكون القدرة للعمل عالميا.
- يمتلكون المهارات والمرونة والابتكار.
- قادرين على المساهمة في سوق العمل والمجتمع المدني وتنمية المجتمع في البحرين.
- منفتحين على التعلم مدى الحياة.
- يمتلكون الفكر لريادة الاعمال.
- قادرين على التواصل والتعاون بشكل فعال.

مجلس التعليم العالي
Higher Education Council

www.moe.gov.bh/hec